النزاعات المستعصية ورهان السلام المستدام: نحو مقاربات تحويلية من أجل حلول نهائية

الدكتور: لعيساني بلال

أستاذ محاضر ب

قسم العلوم السياسية ، جامعة جيجل، الجزائر

مقدمة:

تؤكّد التجارب الإمبريقيّة والأطروحات النظريّة في ميدان تسوية النّزاعات الدّوليّة أنّ عدم مخاطبة "التّسويات" لجذور النّزاعات الكامنة في النّظم الاجتماعية والثّقافية داخل البيئة النّزاعيّة يعدّ أحدّ أهمّ أسباب قصور جلّ التسويات في إنهاء التوتّرات وعجزها عن ابتكار ضمانات لاستمرار السّلام في العديد من النّزاعات المعاصرة؛ ومن هنا يصعد مفهوم "**التّحويل**" كمقاربة أشمل في التّعامل مع النّزاعات المعاصرة المتأصّلة في البنيات الاجتماعية والثّقافيّة لدى أطراف النّزاع بوصفها (عمليّة التّحويل) تخاطب مسبّبات النّزاع وتسعى إلى خلق "حصانات" مجتمعية تقي الأطراف المتنازعة من الانزلاق من جديد إلى العنف، وبالتّالي؛ تسمح عمليّة التّحويل على المدى المتوسّط والبعيد بحلّ النّزاع القائم.

أولا: النزاع الايجابي وحتميّة التحويل

يتعدّى مفهوم "**تحويل النزاع**" السّيطرة عليه وضبطه وإدارته إلى إدراك النزاع والتعامل مع طبيعته؛ ذلك أنّ النزاعات والصّراعات وفق "**مقاربة التحويل**" حالة طبيعية في حياة البشر[1] وجب التعامل معها لا الهروب منها، أي العمل على تغيير العلاقات النّزاعية بين الأطراف داخل البيئة النّزاعية. الى جانب ذلك فإن أنصار تحويل النزاع يجادلون على أن ترك النزاع لوحده يمكن أن يؤذي إلى نتائج وخيمة، لذلك؛ فإن عملية تحويل النزاع تستهدف تغيير الطرق التعبيرية التي تنتهجها الأطراف المتنازعة بالشّكل الذي تتحوّل فيه بيئة النزاع من بيئة لـ"نزاع عنيف" إلى مسرح لـ"تنافس نظيف".

لقد قام اخصّائيو النّزاعات بالعديد من التغييرات المهمّة خلال العقدين الماضيين على الطّريقة التي يفهموا ويحلّلوا بواسطتها الظّاهرة النّزاعية المتأصّلة في السياسات الدّولية؛ فقد كان يميل التّحليل في هذا الميدان قبل هذه التّاريخ إلى اعتبار النّزاع حصيلة تراكمية لمجموعة من الأحداث تنتهي بأزمة متفجّرة بعنف على المستوى الدّولي أو الوطني[2]، وأنّها تحتاج إلى وسطاء خارجيّين يتمتّعون بمهارات خاصّة من أجل تسوية أو حلّ الخلاف القائم؛ غير أنّهم أدركوا بعد تجارب رواندا والصّومال والبوسنة ويوغسلافيا أنّ النزاع من حيث المنشأ هو حالة تعبيرية طبيعية للتّنافس البشري؛ ومن هذه النتيجة انطلقوا في صياغة افتراض "ثوريّ" جديد مؤدّاه أن التحدّي القائم اليوم ليس إلغاء النّزاعات والصّراعات وحسمها، فذاك مسعى يتناقض مع طبيعة البشر وواقع السياسة ودروس التّاريخ التي ليست مشجّعة تماما على الاستمرار في هذا المنحى، وانّما التحدّي الأبرز يكمن في العمل على تغيير وجهة تدفّق العلاقات النّزاعية بين الأطراف المتصارعة بالشّكل الذي يسمح بتوجيهها نحو آفاق تعاونيّة يتقاسمون فيها المكاسب بدل نهايات انسدادية يعدّون فيها الخسائر إذا ما استمرّ النّهج التقليدي في التّعاطي مع النّزاعات المعاصرة.

تقتضي عمليّة **تحويل النّزاع** أوّلا الاقرار والقبول بوجود مصالح مختلفة للأطراف الفاعلة، ثمّ الارتكاز على هذه المسلّمة في توجيه النّضال والكفاح نحو اتّجاهات بنّاءة تجعل من النّزاع ايجابيا ومبدعا وخلّاقا، شريطة إدارته بشكل جيّد[3].

لابد أن يشمل تحويل النّزاعات العنيفة كافّة الأطراف: المتنازعة، المتورّطة والمتدخّلة، بل ولابدّ أن يشتمل أيضا على الجماعات والمجموعات والأفراد على المستوى المحلّي (داخل بيئة النّزاع) حتّى يتمكّن من يتولّون جهد التّحويل من وضع نهاية للاقتتال (تسوية النّزاع) أوّلا باعتبارها جزءا بسيطا من عمليّة أعقد هي "بناء السّلام" التي لا تشكّل إلّا نشاطا واحدا من عمليّة واسعة وكبيرة ومركّبة هي "تحويل النّزاع"[4] أين تتمّ من خلالها معالجة وتناول القضايا العميقة والمعقّدة والعمل على تفكيك عناصر التوتّر واعادة تركيبها عبر عمليّة متعدّدة المستويات والأبعاد؛ الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية والسياسية.

وتضمّ عمليّة **تحويل النّزاع** نطاقا واسعا جدّا من النّشاطات التي لا تهدف فقط إلى وقف النّزاع العنيف أو حسم الصّراع المسلّح فقط؛ بل تستهدف تعزيز وتشجيع التغييرات

البنيويّة والهيكليّة التي تتعاطى مع جذور النّزاع القائم وتتبّع مسبّباته التي تختفي وراء مظاهره التّعبيريّة التي لا تعكس حقيقته؛ وأهمّ النّشاطات المشمولة بالتحويل هي[5]:

1/ صنع السّلام (الحوار، الوساطة، المساهمة في اتّفاقيات السلام ومراقبة تطبيقها...)

2/ دعم وتعزيز ورفع مستوى الوعي بالنّسبة لقضايا السّلاح والعدل وحقوق الانسان.

3/ قيادة العمليّات السياسية والمشاركة فيها وتشجيع المشاركة الشعبيّة وتعزيز الثّقة في هذه العمليّات.

4/ توفير الخدمات الاجتماعيّة للتأكّد من تلبية الاحتياجات الأساسيّة للجميع، خاصّة لمن هم أقلّ حظّا.

5/ تعزيز دور المجتمع المدني والمساهمة فيه.

6/ القيام بأعمال تطوير وتنمية و إعمار وإعادة بناء المجتمع المحلّي.

لم تؤدّ الأهميّة المتزايدة لعمليّات "التّحويل" في النّزاعات المعاصرة التي تتّسم بقدر كبير من التّعقيد، فقط إلى تعظيم دور **الوسطاء الجدد** وخاصّة منهم "المنظّمات غير الحكوميّة" و"منظّمات الإغاثة" و"معاهد البحث" و"مراكز السّلام" – كما رأينا–؛ بل أدّت كذلك إلى تعزيز الأدوار التي من الممكن أن يطّلع بها "النّاس المحليّون"؛ أي أفراد المجتمعات المحليّة المتأثّرين بالنّزاع، ذلك أنّه من غير الممكن عمليّا تحقيق تغيير مهمّ إلا اذا اشتركت كل الأطراف داخل بيئة النّزاع وخارجها، وعلى كافّة المستويات، في الجهود التّحويليّة؛ **فالسّلام لا تضمنه الاتّفاقات التي تنتجها المفاوضات وان كانت تؤسّس له**[6]، لهذا، وجب اشراك كلّ الأطراف المتأثّرة بالنّزاع؛ صنّاع القرار، المجتمع المدني والأفراد.

إنّ التّعاطي مع النّظم الاجتماعية والثّقافية والسياسية التي تولّد العنف، وتجنّب حصر التّعامل مع الحوادث الطّارئة على بيئة النّزاع هو المقصد الأساسي لكلّ جهود التّحويل؛ فـ"**النّظم**" **تحوّل ولا تحلّ**؛ وحتّى وان كانت الجهود التّحويلية بهذا المعنى تتطلّب من التّمويل والوقت والجهد الكثير إلّا أنّ عوائدها الاجتماعية والأمنية مضمونة كون العلاقات التّعاونيّة والتفاعليّة ستصبح جزءا من هذا النّظام الاجتماعي القائم بالفعل.

يوجّه تركيز جهود التّحويل التي يضطلع بها بناة السّلام على الإصلاحات المؤسّسية وتوجّه المساعدات إلى أعراض المشكلة بدلاً من أسبابها؛ فالوسطاء في الغالب يميلون إلى استنساخ الحلول الفنيّة والاعتماد على استراتيجيات "مقولبة" لا تتوافق ولا تستجيب بالضّرورة للأوضاع المحلية واحتياجات المتنازعين، لذلك؛ فمن الضروريّ أن يتمّ العمل على مستويات أكثر قاعديّة، من خلال السّعي إلى توفير فرص التنمية للجماعات داخل المجتمعات المحليّة من أجل تحسين أوضاعها المعيشية [7].

لقد أظهرت التجارب الميدانية أن سياسات اصلاح القطاع الأمني محكوم عليها بالفشل ما لم تدمج الأبعاد "غير الملموسة " التي تحدّد الطريقة التي يُنظر بها إلى القضايا الأمنية والتي يمكن بها التعامل مع تلك القضايا في سياق معين؛ فلابد بداية من علاج "الإبادة الثّقافيّة"[*] التي لها أخطار وتأثيرات قد تساوي "الابادة الجماعيّة"[*] .

تعتبر جهود التّنمية عنصرا حيويّا وأصيلا في أيّ عمليّة تحويل، وعليها يتوقّف نجاح هذه الجهود إلى حدّ بعيد؛ ففي دراسته المعنونة بـ"**الاقتصاد والنّزاعات المسلّحة**" Economics and Violent Conflicts الصّادرة عن جامعة هارفارد؛ يرى الباحث H. Humphreys أنّ هناك 03 عوامل تؤثّر في إثارة النّزاعات الدّاخليّة وهي: الفقر، وانعدام المساواة والمشاكل المحليّة الناجمة عن الموارد الطّبيعيّة، وهو ما يعكس المكانة التي يجب أن تحتلّها المسائل والأبعاد الاقتصاديّة والتنمويّة في عمليّات تحويل النّزاعات المعاصرة؛ ذلك أنّ التّنميّة تعتبر احدى أهمّ وسائل دول العالم المتخلّف في صيانة أمنها المجتمعي والوقاية من النّزاعات[8]؛ فأنصار **التّفسير الاقتصادي للأمن** يجادلون على أنّ التّوزيع السيّء وغير العادل للثّروات والموارد هو المصدر الرئيسي لأغلب النّزاعات التي تحدث بين الدّول (داخل النّظام الدولي) وبين الجماعات (داخل الدّولة)، ذلك أن أيّ خطوة تقوم بها دولة ما (أو جماعة ما) ينظر إليها من قبل الدّول المنافسة (أو الجماعات المقابلة) بأنّها تتمّ على حسابهم، وتسعى إلى إضعاف مواقفهم ومكانتهم[9].

تكون المؤسّسات في كثير من الوضعيّات التي تعقب النّزاعات العنيفة إمّا مدمَّرة أو عاجزة أو غير شرعية، أو ربما الثلاثة معا، وفي مثل هذه الظروف، قد يكون الانطباع السائد هو أن أجهزة الدولة والمؤسسات الجديدة بحاجة إلى إعادة بناء في ظل ظروف توصف أحياناً بـ"الفوضى الظاهرية"، وهو ما يفسّر الإشارة المتكرّرة إلى مفاهيم مثل" الفراغ

الأمني "أو" غياب القانون"، ومع ذلك، تظهر التجارب مراراً وتكراراً أنه لا وجود لمثل هذا الفراغ حتى في الحالات التي تكون فيها هياكل الدولة قد انهارت تماما، وواقع الأمر أن معظم خدمات الأمن والعدالة في الدول الخارجة من الصراعات لا توفرها شرطة الدولة وسلطتها القضائية وإنّما منظمات لتوفير الأمن والعدل غير تابعة للدولة، كما أنّ الاهتمام بالآليات القائمة يتيح الحصول على فهم أدق لاحتياجات الشعب والعقبات والإمكانيات المتعلقة بإعادة بناء علاقة فعالة بين الدولة والمجتمع[10].

إنّه وحتى في الأوضاع التي توصف بأنها فوضى، كما في الصومال أو في شرق الكونغو (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، فقد تولّت مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة أداء جزء من وظائف الدولة، حتى ولو بطريقة يشوبها القصور الوظيفي، كما أن جهود المجتمعات المحلية في الحدّ من التهديدات الأمنية الناجمة عن انتشار الأسلحة الصغيرة أو في إعادة إدماج المقاتلين السابقين وإعادة بناء الثقة بينهم وبين المجتمعات المحلية تؤكد على دور القيم المحلية والعناصر غير الملموسة للثقافات المحلية في بناء مؤسسات مستدامة؛ ففي موزمبيق وشمال أوغندا، ساعدت الطقوس التقليدية على إعادة إدماج الجنود الأطفال السابقين[11]، وقد أثبتت هذه الأعمال نجاح الاستراتيجيات المتجذرة بعمق في السياق الاجتماعي والثقافي والتي تنظر في البعدين الذاتي والنفسي لإعادة الإدماج.

تعتبر الأنظمة التي توصف بأنها "تقليدية" و"غير رسمية" شكلاً من أشكال الحكم الأوسع، وتتجاوز مجرّد تسوية المنازعات، كما أنّ قادة هذه الأنظمة ومنفّذيها قد يشتركون في تسيير الحياة اليومية لقريتهم أو مجتمعهم، وفي حين أنّ العنف قد يؤثر على الأنظمة ويغيّرها، إلا أنها أكثر احتمالاً لأن تبقى سليمة مقارنة بالأنظمة الرّسمية [12].

يعتبر تعزيز الثقة الاجتماعية وإعادة الاندماج الاجتماعي، خاصة في أعقاب أعمال العنف من بين الأدوار الفريدة لهذه الأنظمة؛ ذلك أنّ قضيتها الأساسية هي سلامة المجتمع وليست سلامة الضحايا فحسب، ومن هنا تنبع الأهميّة العمليّة لمثل هذه التّقاليد التّنظيميّة.

رغم كلّ هذا، إلّا أنّ هذه الأنظمة قد تكون لها بعض السلبيات والمخاطر التي يجب على من يقودون جهود التّحويل الانتباه لها، وخاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين بالنّظر إلى الفروقات الطّبيعيّة بين الرّجل والمرأة الواجب أخذها بعناية عند مباشرة الجهود التّحويليّة[13]، لذلك لا بد أن تخضع الآليات التقليدية وغير الرسمية

لتقييم مفصّل وسياقي بالنسبة لأوجه القصور التي يتم ملاحظتها في مختلف السياقات؛ التآكل والتشوّه المحتمل للسّلطات والأعراف التقليدية، واحتمال إساءة استخدام السلطة وأنماط الهيمنة، واحتمال التلاعب السياسي، ومسألة الشرعية وفعالية النظام.

يحتّم **التّمييز بين النّزاع والعنف** على المهتمّين ببناء السّلام وتحويل النّزاعات اليوم العمل على توجيه النّضال الانساني والتّنافس الذي ينتجه هذا النّضال نحو مناحي ايجابيّة تعزّز التّعايش بين الأفراد، وتكرّس الاعتماد المتبادل بين الدّول والمجتمعات بهدف احتواء المخاطر النّاجمة عن عمليّات "الدمقرطة" و"الخصخصة" التي حرّكت النّزاعات حول السّلطة والموارد منذ أواخر ثمانينات القرن الماضي[14]؛ وهي النّزاعات التي سرعان ما أخذت أشكالا أكثر استعصاءا وتطرّفا (النّزاعات العرقيّة).

ثانيا: تحويل النزاعات عبر التّكامل: نماذج من الممارسة

يستخدم **تحويل النزاع** آليات عدّة أهمّها التكامل، التحالف، التجارة....؛ ويعجّ التّاريخ الإنساني الحديث بالتّجارب التي تؤكّد فعالية هذا الطّرح (التحويل بدل الحلّ)؛ ففي أوروبا التي كانت مسرحا لأعنف الحروب: الدينية (حربي الـ100 سنة و الـ30سنة) والإمبراطورية والعالمية (الأولى والثّانية) قد توحّدت بدافع الهاجس الأمني إبّان الحرب العالميّة الثّانية (ألمانيا) وبعدها (الاتّحاد السوفييتي)، ومن ثمّ؛ قامت **الوحدة الأوربية** بتعزيز التعاون ووضع تشريعات للتنافس الاقتصادي، وقد أدّى ذلك في مجمله إلى توحيد العملة وجملة من القوانين المشتركة التي قد تؤدى في المستقبل إلى إنشاء الولايات المتحدة الأوربية[15] خاصة وأنّ الدول الأوروبية اقتنعت من خلال تجاربها المثقلة بالحروب والأحقاد بأن الوقت قد أصبح مناسبا في هذه المرحلة لتأسيس نظام أوروبيّ فعّال للأمن الجماعي[**].

أمّا في أمريكا اللّاتينية؛ فإنّ التنافس والنديّة التاريخيين بين الأرجنتين والبرازيل أدّيا إلى تطوير مجموعات تجارة إقليمية في المنطقة، والتي انتهت بتأسيس "السوق المشتركة لدول المخروط الجنوبي لأمريكا اللّاتينيّة، والمعروف اختصارا بـ"الميركسور" **Mercosur**[***]؛ والتي تضمّ أيضا الأورغواي والباراغواي وفنزويلا.

أمّا بخصوص **العلاقات بين كندا والولايات المتحدة** التي تعود لعام 1791؛ فإنّ هذه العلاقة الطويلة نشأت نتيجة لجملة من النزاعات شملت حرب عام 1819، والتهديد بالغزو

عام 1864 وأزمة عام 1903، هذا؛ بالإضافة إلى الجدل التجاري المستمر في القرنين التاسع عشر والعشرين. ولقد أدّى ذلك كلّه إلى علاقات مستقرة وتحالف سياسي واقتصادي نهائي.

ولقد ساعدت المباحثات بن الدولتين في فترة التّسعينات على حلّ الجدل التجاري وتعزيز التواصل بين المجموعات ذات التوجه المتقارب في البلدين في أعقاب المفاوضات التّجارية والدبلوماسية التي انتهت بالتوقيع على اتفاقية التّجارة الحرّة بين الولايات المتحدة وكندا في قطاع السيارات عام 1965، ثمّ توسّيع هذه الاتفاقية عام 1988 إلى اتفاقية شاملة للتّجارة الحرّة، والتي دخلت حيّز التنفيد عام 1989[16] معلنة قيام علاقات ثنائية (سياسية وأمنية واقتصادية وثقافية) تعتبر نموذجية في المتانة والاستقرار والتّبادل خاصة في مجالات البيئة، العمالة، الأعمال والمصالح ذات العلاقة بالتجارة[17]، كما أنّ التقديرات تشير إلى أنّ النافتا من الممكن أن تؤدّي إلى رفع النّاتج المحلّي الاجمالي في كندا إلى مدى يتراوح ما بين 0،7 إلى 75، 6 %[18].

كما يعتبر مسار التّكامل في منطقة جنوب شرق آسيا نموذجا لعملية "تحويل النزاعات"؛ أين استطاعت دول المنطقة أن تنقل المنطقة من بؤرة توتّر وصراع إلى منطقة سلام حرية وحياد كما تضمّنه بيان كوالالامبور الذي أصدرته الرّابطة 1971؛ فقد اعتبرت المنطقة تاريخيا بؤرة للانقسامات الإيديولوجية والخلافات السياسية التي تكفي لاندلاع عشرات الحروب والأزمات، ولقد جاء تبلور تحويل هذه العلاقات النزاعية نحو التعاون والتكامل الإقليمي وثيق الصلة بالتحوّلات الدولية والإقليمية دون أن ينفي ذلك الدوافع المحليّة للتكامل؛ فهذا الاقليم يقع – وبحكم التاريخ والجغرافيا والثقافة– تحت التهديد الصيني.

ولقد أدّى انتصار الثورة الشيوعية في الفيتنام واستقرارها في شماله في منتصف خمسينات القرن الماضي، ثم خروج فرنسا منهزمة منه، ثم انتصار الفيتنام على القوات الأمريكية التي حلّت محلّ فرنسا وتوحيد الدولة في منتصف السبعينات، ثم التوسّع الفيتنامي في كمبوديا وهيمنته على اللاووس – وهو التّهديد الذي يتصادم مع المصالح الصينية– وعليه أدّى وجود هذين البعدين المتناقضين إلى خلق نوعين من التهديد بين دول الاقليم[19]؛

الأوّل؛ تزعّمته أندونيسيا وسنغفورة، ويرى في الصّين الخطر الأوّل والرّئيسي للمنطقة.

الثاني؛ تزعّمته ماليزيا، الفيليبين وتايلند، ويرى في الفيتنام مصدر التهديد الرئيسي، وبالتالي يرى في الصين الرّادع الذي بمكنه لجم التوسّع والتّهديد الفيتنامي.

فضلا عن ذلك، فانّ الكثير من الصراعات والانقسامات بين دول المنطقة خاصة بين ماليزيا وأندونيسيا وسنغفورة وتايلند والفيتنام هي نزاعات تولّدت أساسا من تعدّد الهويّات المشكّلة لدول المنطقة، وتصادم الارتباطات الهويّاتية بالحدود السياسية (الهندوسية، الماوية، الاسلام، المسيحية،...)، إلى جانب نزاعات الحدود والمشاكل التجارية..، والتي شكّلت بيئة صراعية تتزايد فيها الحساسيّات بين شعوب المنطقة[20].

وعلى الرّغم من أن الرابطة قد نشأت في البداية عام 8 أوت 1967 كحلف سياسي لمجابهة المدّ الشيوعي في المنطقة بعد نجاحه في الفيتنام وكمبوديا وبورما؛ أين ركّزت على التنسيق السياسي بين الدول الخمسة المؤسّسة (أندونيسيا، ماليزيا، سنغفورة، الفيليبين، تايلند)[21]، الّا أنّها تحوّلت فيما بعد إلى التّركيز على التعاون الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء بعد طرح رئيس وزراء ماليزيا لمشروع انشاء تكتّل اقتصادي تجاري[22]، لتنشأ بعدها منطقة التجارة الحرّة للآسيان عام 1991، وتدخل حيّز النّفاد عام 1994.

يكمن التطوّر الأهمّ الذي أحدثته عمليّة **تحويل واعادة بناء العلاقات** الصراعية بين دول جنوب شرق آسيا عبر مسار التكامل "الآسيان" في نجاحها في احتواء نزاعاتها الدّاخلية والحيلولة دون انتشارها وتفاقمها –على عكس مناطق أخرى– رغم البيئة الصراعية شديدة الاستقطاب التي تميّز المنطقة؛ فلقد شكّل الهاجس الأمني منطلقا لتأسيس الآسيان أين سعت الدول الأعضاء إلى صيانة استقلالها الوطني وتحقيق أمنها الدّاخلي والإقليمي عبر الكثير من الاتفاقات والمعاهدات التي صاغت الأهداف الكبرى والمقاصد العامة التي لابد أن تتّجه إليها جهود دول الرابطة.

لقد جاء تأسيس الرّابطة ليوفّر لدولها محفلا لمناقشة الدبلوماسية الوقائية وإجراءات بناء الثّقة والتي مثّلتها التدريبات العسكرية المشتركة، والتبادل ألاستخباراتي للمعلومات، وكذا تبادل الزيارات لكبار الضبّاط فيما بين الكليّات العسكرية لدول الرّابطة، وغيرها من الاجراءات التي تعزّز الثقة بين الدول الأعضاء[23].

وسعيا منها نحو "تحويل" صراعاتها الثنائية والاقليمية نحو مسارات تعاونيّة، اعتمدت دول الآسيان على نموذج أمنيّ يمكن أن نلاحظ عليه ما يلي[24]:

- تجنّب التوتّرات الثّنائية.
- السّعي نحو بلورة ثقافة اقليميّة جماعية تقوم على "الأمن التّعاوني".

– العمل على صياغة مفاهيم ورؤى مشتركة للأمن القومي، وهو الجهد الذي مارسته تاريخيا أندونيسيا باعتباره أكبر دول الآسيان.

– الافتقار لمنظور استراتيجي مشترك لتوازن القوى كآلية فعالة للأمن الجماعي بسبب تباين الصّلات الأمنية لدول الآسيان مع القوى الخارجية والتي تعود إلى ما قلبل انضمام هذه الدول للرّابطة؛ مثل الاتفاقية الأمنية بين الولايات المتحدة وكلا من الفليبين وتايلند، والترتيبات الدفاعية للقوى الخمسة؛ المملكة المتّحدة، أستراليا، نيوزيلندا، ماليزيا، وسنغافورة والتي انشئت لمواجهة احتمالات التوسّع السوفياتي أو الصّيني.

ومن أجل خلق الضّمانات الملائمة لعمليّة "التّحويل" تلك، وسعيا إلى تعزيز الأمن والسلام في منطقة الآسيان وتجنيب المنطقة الانزلاق نحو سباق تسلّح قد يفجّر التّعايش القائم بين الهويّات والأقليّات المشكّلة لشعوب المنطقة، أعلنت دول الآسيان عام 1997"**منطقة الآسيان: منطقة خالية من السّلاح النووي**" وبهذا، لم تنحو دول الآسيان المنحى الذي أخذته جاراتها (الهند، باكستان، كوريا الشمالية، ايران...)، وقبلها كان وزراء خارجيّة دول الآسيان قد أعلنوا في كوالالامبور عام 1971 منطقة جنوب شرق آسيا "**منطقة سلام، حريّة وحياد**" حفاظا على تماسكها الاجتماعي ونموّها الاقتصادي واستقرارها السياسي.

لقد أخذت دول جنوب شرق آسيا على عاتقها عمليّة إعادة صياغة علاقاتها البينيّة والخارجية على أساس التّشاور والتعاون بهدف الاطّلاع بمسؤوليّة أمن الإقليم، كما عملت الآسيان على تكثيف علاقاتها الاقتصادية والأمنية مع دول الجوار في إطار منتديات سنويّة للحوار: مع الصّين (الآسيان+ 1)، ومع كلّ من الصّين، اليابان وكوريا الجنوبية (الآسيان + 3)؛ أين تمّ عام 2000 في بانكوك الإعلان عن توسيع علاقات التّشاور والحوار بين الآسيان وشركائها الثّلاثة والارتقاء بها إلى "تكتّل موسّع جديد"[25]، وتمّ الاتّفاق على إنشاء

ترويكا ثلاثية (على شاكلة التّرويكا الأروبية) تتولّى التدخّل في حالة النزاعات والعمل على ترسيخ دور الرابطة على المسرح الدّولي.

كما تمّ عام 2002 (بعد أحداث 11 سبتمبر) التّوقيع على بيان حول التعاون في مجالات الأمن غير التّقليدية كتهديدات جديدة أضحت تواجه دول المنطقة كالإرهاب، الحركات الانفصالية، تبييض الأموال، المخدّرات والتغيّرات المناخية؛ حيث أكّد الأعضاء على العمل على حماية وحدة وسيادة وسلامة الأراضي التي تشكّل هذا التجمّع الإقليمي الذي تشير الدّراسات والأبحاث الامبريقيّة أنّ عدم المساواة أصبح يمثّل أكثر العوامل إثارة للنّزاعات في المنطقة، خاصّة عندما تتداخل الهويّة مع الجغرافيا.

وإلى جانب التّكامل؛ من الممكن أن تتمّ عملية تحويل النزاع عبر مستوى آخر من التّكامل هو "التّكامل الوطني" أو "الاندماج الداخلي" مثلما جرى بعد الحرب الأهلية في السلفادور (1979–1992)، أين تمّ تنشيط وتفعيل الوضع القائم عبر إنشاء مؤسسات جديدة لمعالجة الأسباب الخفية للحرب بما فيها هياكل جديدة للدولة، إطار لتطوير حقوق الإنسان، وتحديد أولويات جديدة لإحداث تغييرات هيكلية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية[26].

وهناك طريقة ثالثة لتحويل النزاع تتمثّل في **الاتفاقات المتعددة الأطراف**، ومثالها النزاع الأمريكي السوفيتي حول الأسلحة النووية والانتشار العسكري (1949– 1991)؛ هذا النزاع أدّى إلى تهديد الأمن والسلام العالميين وتعزيز عقلية "المع و الضد" (من ليس معي فهو ضدّي) في كلا البلدين، وسمحت سلسلة المحادثات بين الطّرفين بالتوصّل إلى نزاع متحكّم فيه من خلال توقيع اتفاقيات SALT(1) عام 1972، و SALT(2) عام 1979، و INE عام 1987، واقتراح START عام 1993؛ وكانت محصّلة ذلك أن كمية الأسلحة الاستراتيجية الموجودة الآن اقل كثيراً عمّا كان عليه الوضع في السابق[27].

يعتبر وجود أطراف ترعى عمليّة "التحويل" التي يتمّ العمل عليها داخل البيئة النّزاعيّة أمرا حيويّا للغاية لنجاح "جهود التّحويل"، تماما مثلما هو جوهري بالنّسبة لجهود تسوية النزاعات وجود "أطراف راعية" تتمتّع بقدر معقول من القوّة تؤهّلها لـ"الزّعامة الإقليمية"، وكثير من القبول الإقليمي أو الجهوي حتّى تلقى مقترحاتها لتحويل النزاعات الاعتراف والقبول من الأطراف الاقليمية الأخرى؛ ومن هنا تبرز الحاجة لوجود استراتيجيّة للأمن الإقليمي بوصفها

توفّر توليفا دقيقا للأدوار والأدوات لتحقيق العديد من الأهداف التي تجري متابعتها، وأداء هذه التّوليفة هو مسؤوليّة مستمرّة للتّقييم الاستراتيجي الإقليمي[28].

وبناءا على ما سبق؛ يصبح من الضروريّ لنجاح عمليّة تحويل النزاعات البحث أوّلا في مكامن الخلل والقصور داخل الجهود التعاونيّة الإقليمية التي تأخذ أشكال مسارات تكامل أو تعاون أو تنسيق أو تحالف؛ ذلك أنّ توفّر الزعامة – أو الزّعامات– الإقليمية التي تحظى بالقدر الكافي من القوّة والمصداقية والقبول داخل البيئة النّزاعيّة (الإقليم) يمكن أن يشكّل أرضيّة صلبة لبناء تصوّرات عمليّة تنقل العلاقات بين المتنازعين من الصّراع إلى التعاون، وعليه؛ فمن الممكن لنا قبل البدء في جهود التّحويل أن نقيس احتمالات نجاحها بالنّظر إلى درجة توفر "الزعامة الإقليمية" بالشّروط التي سبقت الإشارة إليها.

تؤكّد الدّراسات التجريبية على وجود تدنّ في درجات قبول الزعامة الإقليمية من طرف الدول المتجاورة، مقارنًة بما تحظى به هذه الزعامة من قبول على الصعيد العالمي؛ فإذا كان باستطاعة مسارات التعاون الإقليمي في أميركا الجنوبية أو غيره، مثل سوق الجنوب المشتركة، واتحاد دول أميركا الجنوبية، والاتحاد الإفريقي، ومجموعة جنوب إفريقيا للتنمية، واتحاد جنوب آسيا للتعاون الإقليمي توفير قاعدة قوة لأكبر عدد من الأعضاء للبروز بمظهر القوي في القضايا الدولية من ناحية؛ فإن الديناميّات الإقليمية، من ناحية أخرى، قد تحدّ من خيارات الزعامات المتعلّقة بالسياسة الخارجية، حيث أنَّ القوى الثانوية تحاول أن تعرقل القوى الصاعدة بعدم منحها القدر الكافي من الاعتراف بالشرعية، إذ– ولاعتبارات شتّى– تقوم كلٌّ من الأرجنتين والمكسيك وفترويلا– مثلا – بتقويض مكانة البرازيل كقوّة إقليمية، وكذلك تعارض باكستان زعامة الهند، كما ترفض نيجيريا وزيمبابوي وغيرهما من الدول الإفريقية اتباع جنوب إفريقيا[29].

ولا يعني ذلك أن البرازيل مثلا كقوّة صاعدة لا تواجه أخطارا، بل هي بالفعل تعاني عددا من المهدّدات في مقدمتها تجارة المخدرات، وتهريب الأسلحة، والتغير المناخي، وتدمير الغابات الاستوائية في إقليم الأمازون وما ينجم عن ذلك من تداعيات اقتصادية وبيئية وخيمة، غير أنّه ورغم ذلك يمكننا القول أنّ البرازيل في وضع أفضل حين نقارنها بالصين والهند وروسيا؛ فالهند على سبيل المثال لا تواجه فقط نزاعات حدودية مع باكستان في الغرب ومع الصين في الشمال الشرقي، أو عدم استقرار في إقليم نيبال في الشمال،

وتهديدات جار مزقته الحرب مثل سريلانكا في الجنوب، بل تعاني أيضا من تمردات ثورية في رقاع مختلفة من المناطق الشرقية والشمالية الشرقية[30].

كما تواجه روسيا توسّع النّاتو على حدودها في مناطق نفوذها الحيويّة (أوراسيا)، ولهذا عملت على انتهاج "**أوراسيانيّة جديدة**" Neo– Eurasianism لتشويه صورة جيرانها الأوروبيّين في الشّرق؛ بحيث تقوم على البواعث الجيوسياسيّة والهويّة الرّوسيّة المتعدّدة الاثنيّات[31]، من أجل كسب الدّعم لزعامتها الاقليميّة والعالميّة[32].

وبالمثل، تواجه الصين توترا داخليا حادّا مرتبطا بأقاليمها المسلمة غربا، فضلا عن الأزمة المزمنة في إقليم التبت جنوبا، كما أن للصّين نزاعات حدودية مع الهند لم يتم التوصل إلى حّل بشأنها، وهو ما قد يؤدّي إلى اندلاع نزاعات عسكرية في المستقبل[33].

وعلى الرغم من أن البرازيل قد توصّلت لحل كافة نزاعاتها الحدودية، ما يزال هناك تهديد مصدره النّزاع بين الدول المتجاورة في القارة، خاصة أن كافة دول قارة أميركا الجنوبية – باستثناء البرازيل– لديها نوع أو آخر من النّزاع الحدودي مع دولة واحدة على الأقل من دول الجوار(****)، وبينما تمكّنت دول النصف الجنوبي من القارة (المعروفة باسم المخروط الجنوبي) من حلّ مشكلاتها الأمنية، ما تزال دول النصف الشمالي للقارة بعيدة عن ذلك بعدا كبيرا إذ ما تزال أجواء عدم الثقة تسيطر على العلاقات بين دول المنطقة(*****).

لم يكن لـ"شبكة الاعتمادات المتبادلة" التي أنتجتها مسارات التّكامل الاقليميّة فقط الدّور الايجابي في تحويل العلاقات الصّراعية نحو التّعاون والانسجام وتسوية الخلافات[34] سعيا وراء المصالح المشتركة، بل إنّ الاعتماد المتبادل برأي الكثير من الكتّاب المتشائمين قد خلق حالة من "**الضعف المتبادل**" بين الوحدات المتكاملة من خلال سرعة انتقال الأزمات الأمنيّة والصدمات الاقتصادية من ركن إلى ركن آخر في النّظام العالمي المعولم؛ وهو ما يعقّد من مسألة صيانة الأمن الوطني للدّول القطريّة، ويحتّم عليها من جديد الانخراط في مساعي جماعيّة (جهويّة، اقليميّة وعالميّة) لمجابهة ومعالجة التحديّات والأخطار التي تفرزها العولمة (عولمة التّهديد).

في المحصّلة اذن؛ يبدوا أنّ من تكاليف العولمة المتزايدة تفجّر العديد من الصراعات على مختلف المستويات؛ ذلك أنّ النتيجة الصافية لهذا التدفّق العولمي الرّهيب لم

تكن التقارب، بل تباين مستويات الدخل في جميع أنحاء العالم؛ مع اقتصادات النموّ السّريع – الآسيوية على وجه التّحديد–، وانضمامها إلى الأمم الثريّة، ولكن أيضا مع الدول الفقيرة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وحتى في شرق ووسط أوروبا، وهو ما أدّى لأن تصبح مسألة التوزيع تّحديا معياريا كبيرا ومصدرا أساسيا للسّخط.

وهناك أيضا اتّجاه آخر للعلاقة المتداخلة بين الإقليمية وعدم الاستقرار العالمي؛ والتي تضرب بجذورها في ترابط الاقتصادات بعضها مع بعض، ويظهر هذا في أنّ التقلبات الاقتصادية والأزمات المحلية في بلد ما قد أصبح لها آثار إقليمية وعالمية متخطيّة للحدود؛ والمثال الأكثر دراماتيكية هنا هوسعر الصرف والأزمة المالية في آسيا، والتي بدأت في تايلاند عام 1998 وامتدّت إلى اقتصادات أخرى في جنوب شرق آسيا التي أرسلت بدورها تموّجات في جميع أركان النظام المالي الدولي، إلى جانب أزمة الائتمان العالميّة التي انطلقت من الاقتصاد الأمريكي عام 2008 لتنتقل إلى باقي الاقتصادات مخلّفة في طريقها مئات البنوك المنهارة والشّركات المفلسة والعديد من الاقتصادات المتعثّرة؛ وهذه الروابط التي تربط أركان الاقتصاد العالمي لها آثار عابرة للحدود، وتشير إلى مزيد من الضعف المتبادل.

لقد كانت هناك دعوات لكسر هذا الترابط الذي أنتجته العولمة بفعل مجموعة من الأحداث التي عكست مخاطر هذا الارتباط: الكساد العظيم، النمط التنافسي لتخفيض قيمة العملة (حرب العملات)، سياسات افقار الجوار، زيادة التعريفات والتدخلات الحمائية الأخرى، فكلّ ذلك قد يؤدي إلى حرب اقتصادية، أو إلى المواجهة العسكرية المحتملة[35].

لكن؛ ورغم هذا؛ يبقى الانخراط في مسارات تعاون جهويّة أو تجارب تكامل اقليميّة احدى أهمّ الأطر المؤسّسيّة التي تسمح للدّول من تقليل حجم تكاليف العولمة، وزيادة عوائدها من التّجارة الدوليّة عبر تعزيز مواقعها ومواقفها في المحافل والمؤسّسات الاقتصاديّة العالميّة، من جهة، ومن جهة أخرى؛ يمكّن التّكامل من صيانة الأمن الاقليمي والجهوي للدّول المتكاملة من خلال اذابة الفوارق والخلافات بين الأعضاء، وربطهم بشبكة من الاعتمادات المتبادلة التي تجعل تكاليف الحرب أكبر بكثير جدّا من عوائد التّعايش السّلمي.

ثالثا: الحل عبر التحويل في النزاعات المعاصرة: التمييز بين النزاع والعنف

إنّه من الضروري **التّمييز بين النزاع والعنف**؛ فالنزاع هو أمر عادي في حياتنا اليومية، لا يمكن أن نتجنّبه، وفي كثير من الأحيان قد يكون خلاّقا ومنتجا، كما أنه وواقعيّا فانّ أغلب النزاعات تُحلّ بدون عنف وهذا أمر طبيعي لأنّها جزء لا يتجزّأ من حياة البشر.

تنشأ النزاعات عموما من حالة انهيار الاتّصال، وهو حالة تنتج عن تولّد الاحساس لدى أحد الأطراف أنّ الطّرف الآخر يخالفه في المواقف أو يزاحمه في الموارد المحدودة، ولذلك؛ فالنّزاع بوصفه مفهوم اجتماعيّ يقوم على فهم أو سوء فهم أحد الأطراف لواقع علاقته الاجتماعيّة بالطّرف الآخر أو الأطراف الأخرى[36]، ولهذا؛ غالبًا ما نجد العاملين في مجال التنمية المجتمعية وحقوق الإنسان والحركات السياسية والاجتماعية التي تسعى الى التغيير، يعملون على تمكين الطّرف الضعيف المضطهد، وتصعيد النزاع عبر كشف الانتهاكات والمظالم وإبراز أشكال الاضطهاد وصور التمييز من وضعها الكامن الخفيّ لوضع ظاهر من أجل العمل على علاجها.

ويرى العاملون في موضوع حلّ النزعات وبناء السلام الإيجابي بأنّ التركيز لابد أن لا يقتصر على الجوانب المباشرة للسلوك العنيف من قتل وضرب وتعذيب وغير ذلك، والذي يعرف بـ"العنف المرئي" فقط، بل لابد أن يمتدّ إلى مكامن النّزاع المتأصّلة في البنى الاجتماعيّة والثّقافيّة للحياة الإنسانيّة التي تتعرّض للانتهاك والإضرار[37]؛ وهذا ما دفع بهؤلاء مثلا إلى ارجاع جذور المشكلة الحقيقية للصّراع بين شمال السّودان وجنوبه في الأساس إلى الخلفيات الأنثروبولوجية التي تشكّلت منها الدولة السودانية؛ حيث كان التنوع الحالي الهوية السودانية نتاج عملية طويلة من "**التنشئة والتثاقف**" Socialization and Acculturation، التي تطوّرت عبر تكيّف تاريخي وسياسي واقتصادي واجتماعي[38].

إنّ أهم إسهام قدّمه الباحث السويدي **يوهان غالتونغ** في هذا السّياق هو المفهوم الجديد لـ**لعنف البنيوي أو الممأسس** Structural Violence، والذي تمارسه النُظم والبنى الثقافيّة والحضاريّة، وإنّ أثر هذا العنف مدمّر بنفس حدّة العنف المباشر الظاهر، وأحيانًا تكون مجابهته أعقد وأصعب[39]؛ والعنف البنيوي هو عبارة عن السياسات والقوانين والسياق الذي يعطي امتيازات للطرف صاحب القوة، وبالتّالي تتمّ مأسسة التمييز في شتى مجالات الحياة مثل التعليم، التوظيف، الصحة، والمشاركة في صنع القرار، وهذا النوع من العنف مبني على قيم عنصرية أساسها الكراهية واعتبار الطرف الآخر أقل منزلة.

تعتمد "نظرية تحويل النزاع Conflict Transformation التي يطرحها **غالتونغ ومايل وليدرخ**، على جانب نظري وتطبيقي في تحويل علاقة القوة غير المتساوية بين الأطراف المتنازعة والظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي أدّت إلى اندلاع العنف[40]؛ وتولي هذه المدرسة الأهمية ليس فقط للسّلوكيات العنيفة، بل إلى تحويل النظم والبنى والعلاقات التي تغيّر الجذور التي أدّت إلى فقدان العدالة الاجتماعية وإلى انفجار العنف، وأنّ تأجيج النزاع يعتبر محرّكا للتغيّر الاجتماعي على المدى البعيد[41].

يذهب المنظور المعاصر إلى أنّ السّلام والنّزاع ليسا أضدادا؛ فمعظمنا يعمل تحت الافتراض الأساسي الذي مؤدّاه أنّ فهما شاملا للنّزاع ومصادره يقودنا منطقيا إلى استراتيجية للتصدي له من أجل إحلال السلام، ومع ذلك، فإنّ البحث عن المواقف والعواطف علّمتنا أن المشاعر والمواقف والسلوكيّات الإيجابية والسلبية، ليست مجرد متناقضات لبعضها البعض، بل هي أبعاد مستقلّة، وهذا يعني أنّ فهم الظروف والمتغيّرات الرئيسية التي تؤدّي بالنّزاع إلى التصعيد والتّهدئة لا يحيلنا بالضرورة إلى الكشف عمّا هو مطلوب من أجل السلام، وعليه، فإنّ فهما عميقا للمشكلة يتطلّب منّا أن نحدّد ما نطمح إليه؛ احتواء أو خفض احتمالات الأعمال التخريبية في النظام، ومع ذلك، يبقى هذا شرط ضروري ولكنه غير كاف لتحقيق السلام. يجب علينا أيضا أن ندرك أن الديناميات المدمّرة لها آثار مختلفة جدّا على الأنظمة من الديناميّات البنّاءة[42].

إنّ ميدان تسوية النزاعات يمكن أن يشوبه الكثير من الخلط والتشويش لأن هناك الكثير من المصطلحات التي يستخدم بعضها مكان بعض عند وصف كيفية التعاطي مع النزاع، مثل "إدارة النزاع"، "إنهاء النزاع"، "حسم النزاع"،"إصلاح النزاع"، "حل النزاع"، "تسوية النزاع"، فكلها تستخدم من طرف مختلف الممارسين في هذا الحقل أو المهتمين بهذا المجال عند وصف ما يفعلون، ويعتمد المهتمون بالدبلوماسية متعددة الدروب **MTD** مصطلح **حلّ النزاع** في وصف سلسلة نشاطات وجهود الوساطة والتحكيم القائمة على **ورشات حل المشكل وجهود المصالحة**، غير أنهم يعتبرون مصطلح "**تحويل النزاع**" أكثر واقعية وشمولا لحيثيات الجهود التي يطلع بها الممارسون لهذه الدبلوماسية لما يتضمنه من دلالات التغير العميق و"تفكيك التركيب" الذي يعتبرونه مركزيّا في عملهم[43].

يحيلنا تحويل النزاع إلى **عملية تحريك النزاع ونقله من النظم العادية له إلى نظم السلام**، وهذه العملية تتميز عن حلّ النزاع وتسوية النزاع بسبب ما تتضمنه من تغير نظمي، والنزاعات الإجتماعية المتأصّلة (العميقة) أخذت هذه التسميات لأن النزاعات تخلق نماذج تصبح مع الوقت جزءا من النظام الاجتماعي، وبالتّالي، فالمطلوب هو العمل داخل هذه النّظم من أجل فهم التّركيب الذي تراكم فيها عبر الزّمن، الشّيء الذي من شأنه أن يسمح بفرز و"عزل" مسبّبات النّزاع الأصيلة عن مظاهر العنف المتراكمة؛ فمع "النّظام الاجتماعي" كوحدة للتحليل، يصبح مصطلح "الحلّ" فاقدا للأولوية، "تحويل النزاعات المتأصلة" هو جزء فقط من عملية الحل أو التسوية، لأن العملية المحورية هي التغيير أو التحويل النظمي؛ **فالنظم لا يمكن أن تحلّ لكن من الممكن أن تحوّل**، لهذه الأسباب يتم استخدام مصطلح "تحويل النزاع"، وهذا التغيير البسيط في المصطلح يعكس تغييرا في النموذج المعرفي ضمن حقل تسوية النزاعات، وهو الحقل الذي يعكس تطوّره الخاص تغييرا في البرادايم بعيدا عن سياسات القوة[44] – الأطروحات الواقعيّة–.

لقد كان ميدان تسوية النزاعات **ثوريّا** بسبب القلق الناجم عن الحاجة إلى الكشف عن أصول ومسببات النزاع مع أهمية التحسين المشترك للحلول وإشباع الحاجات الإنسانية، غير أن هذه الرؤية الراديكالية قد تمّ استبعادها خاصة في المفاوضات أو في ورشات حل المشكل.

إنّ النظام الاجتماعي بهذا المعنى يؤدي إلى النزاع ويغذيه، وتغيير السلوك وحده لا يمكن أن يوقف هذه التغذية، والبديل يكمن في الأخذ بجهد مركّز يستهدف العديد من جوانب هذا النظام الاجتماعي من أجل وقف هذه التغذية وتأسيس نموذج جديد في عملية تحويل صحيحة، وهو المسعى الذي تستهدفه أساليب الدبلوماسيّة المتعدّدة الدّروب (MTD) أين ينصبّ العمل على تسهيل هذا التحوّل من النظم العادية للنزاع إلى نظم سلام.

إنّ النّزاع بالمنظور التّحويلي هو محرّك الفكر؛ إنّه يثير فينا الملاحظة والذّاكرة، وهو ما يدفعنا إلى الابتكار؛ ذلك أنّ الصّدمات التي يحدثها فينا تدفعنا للخروج من السلبية إلى خلق حلول وابتكار تسويات ؛ إنّ النّزاع قد يكون شرطا لابدّ منه للتفكير والإبداع.

يجادل أصحاب مقترب تحويل النزاع the Conflict Transformation Approach على أنّ النزاع إمّا أن يكون **تفاعلا بنّاءا** Constructive أو **تفاعلا هدّاما**

Destructive، وذلك حسب الطريقة التي يتمّ من خلالها التعامل مع النزاع أو الطريقة التي يتم عبرها العمل على تحويل النزاع، وينظر إلى النزاعات حسب هذا المقترب على أنّها تفاعل للطاقات، ويتم التركيز على الادراكات المختلفة وعلى السياق الاجتماعي والثقافي الذي تبنى فيه الحقيقة؛ يسعى التحويل البنّاء للنزاع إلى تقوية الفاعلين ودعم التعارف والاهتمام المتبادل بينهم[45].

في المحصلة؛ تبدوا الحاجة العلمية والعملية ملحة اليوم في تأهيل أساليب تسوية النزاعات المعاصرة؛ المعقدة وغير المتماثلة، باتجاه مقاربات مركبة تنظر للنزاع ليس كظاهرة مرضية يستوجب إنهاءها أو حسمها أو حتى قمعها؟، وإنما يتم النظر إلى النزاع عبر هذه المقتربات "التحويلية" كمسارات تفاعلية سوسيوتاريخية وجب التعامل معها كنظم وأنماط اجتماعية متجذرة في سياقاتها المجتمعية تستوجب على المنشغلين بميدان تسوية النزاعات الدولية تعديلها وتوجيهها وفق ما تقتضيه ضرورات المجتمع الاقتصادية والأمنية والسياسية، وهو ما يتطلب كما مركبا من الأدوات والآليات والمناهج، وجهدا مشتركا بين عديد الفاعلين والمتدخلين الذين يكسرون شيئا فشيئا احتكار الفاعلين الحكوميين لميدان تسوية النزاعات الدولية، والذي ظل لعقود حكرا للقنوات الرسمية ودبلوماسيتها التقليدية.

الهوامش:

---

(1): Claudine Tsongo Mbalamya, **Introduction to conflict analysis, Prevention and Resolu-tion**, University of peace, UN, May 2012, p 01.

(2): أحمد سالم، "حول مفهوم النزاع تحليل أسبابه ومراحله"، **جريدة طريق الشعب**، العدد 141، 2008.، ص 05.

(3): Lisa Strömbom, **Transforming Relations in Intractable Conflicts: Developing the Concept of Thick Recognition**, Paper presented at Statsvetenskapliga förbundets årsmöte 2010, Gothenburg University, 30 September – 02 October 2010, p 04.

(4): Ibid, p 11.

(5): Aviva Shemesh, **Citizen Diplomacy: Creating a Culture of Pea**ce, Annual Conferen

ce on Cultural Deplomacy, The Academy for Cultural Deplomacy, 15- 18 December 2011, Berlin, pp, 03, 04.

(6): Ibid, p 02.

(7): تيد روبرت جار، **أقليات في خطر**. تر: مجدي عبد الحكيم، سامية الشامي، مكتبة مذبولي، القاهرة، ط1، 1995، ص368.

(*):**الإبادة الثقافية:** سياسة خاصة في هدم **ثقافة الجماعة العرقية المهمّشة**، خاصة تدمير **الشواهد المادية** (منازل، مقابر، كنائس، الآثار المعمارية)، كما يمكن القيام بإعادة تسمية المنطقة الأصلية للجماعة العرقية بأسماء خاصة بالجماعة المسيطرة (الدولة)، بل وحتى **إعادة كتابة تاريخ تلك المناطق بمنطق الدولة** .

(8): اليزابيث سكونر، مرجع سابق، ص 436.

(9): اسماعيل صبري مقلّد، **الاستراتيجيّة والسّياسة الدوليّة: المفاهيم والحقائق الأساسيّة**، دار السّلاسل، الكويت، د س ن، ص 242.

(10): التقرير الأوروبي حول التنمية لعام 2009، مرجع سابق، ص 92.

(11): المرجع نفسه، ص 93.

(12): **التّقرير الأوروبي حول التّنمية 2009**، مرجع سابق، ص 93.

(13): Nancy J Hirschmann, Richard simipoli, "feminism and loberal theory", **American political science Review**, March 1991, p 225.

(14): Alan Tidwell, Charles Lerche, Globalisation and Conflict Resolution, **International Journal of Peace Studies**, Vol. 09, N° 01, Spring/Summer 2004, p 51.

(15): حسن نافعة، **الاتّحاد الأوروبي والدّروس المستقاة عربيا**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2004، ص 12.

(**): ما يؤكّد ذلك؛ هو أنّ أوّل تأسيس نظري للتّكامل الأوروبي قد ورد في مؤلّف **Working peace system** (نظام عمل السلام) لزعيم ما أصبح يعرف بالنظريّة الوظيفية في التكامل "**دافيد ميثراني**"؛ في تأكيد منه على أنّ "**التّكامل طريقة مثلى لتحويل النزاعات الأوروبية إلى مناحي تعاونية وظيفية**"، وهو ما أكّده نجاح التجربة الأوروبية.

(***): **Mercosur**: هي اختصار لتسمية **السّوق المشتركة للجنوب** باللّغة الاسبانيّة **Mer**cado **Co**mun del **Sur**.

(16): علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي: نظريّات وسياسات**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007 ص ص، 436، 437.

(17): محمد المجدوب، **التنظيم الدولي: النظرية العامة والمنظمات الدولية والاقليمية**، ط2، الدار الجامعية للطباعة والنشر، لبنان، 1998، ص 387.

(18): علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص 230.

(19): عماد جاد، **اتجاهات التكامل الاقليمي في آسيا**، من كتاب: **آسيا والتحوّلات العالمية**، تحرير: محمّد السيّد سليم، القاهرة، مصر، 1998، ص 147.

(20): شاهر جوهر، **رابطة أمم جنوب شرق آسيا**، من موقع: **http://www.arabic.people.com**

(21): علي خالفي، عبد الوهّاب رميدي، "رابطة دول جنوب شرق آسيا: نموذج عن الدول النامية المنفتحة"، **مجلّة اقتصاديات شمال افريقيا**، العدد 06، الجزائر، ، 2003، ص 82.

(22): عبد الحميد عبد المطّلب، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 135.

(23): عبد الرحمان عبد العال، **اجراءات بناء الثقة كمدخل لتحقيق الأمن في الآسيان**، من كتاب: **قضايا الأمن في آسيا**، تحرير: هدى ميتكيس ، السيد صدقي عابدين، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، 2004مصر، 295.

(24): أحمد الرّشيدي، الترتيبات الأمنية في آسيا، من كتاب: **قضايا الأمن في آسيا**، مرجع سابق، ص 265.

(25): Shldon w. Simon, **Asean its Security Offspring: Facing New Challenges**, The strategic studies Institute, Washington D.C, 2007, p 11.

(26): P. S. Douma, "**The Origins of Contomporary Conflicts: A Comparison of Violence In Three World Regions**", Netherlands Institute of International Relations **Clingendael**, September 2003, p 58.

(27): **أنظر: التسلّح ونزع السّلاح والأمن الدولي: الكتاب السّنوي 2004**، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، لبنان، 2004.

(28): Richard I. kugler, **Policy Analisis in National Security Affaires: New Methods for New Era**, Center For Technology and Security Policy, National Defense University Press, Washington D.C, 2006, p 85.

(29): عاطف معتمد، سوزان غراتيوس، **البرازيل:القوة الصاعدة من أميركا اللاتينية**، مركزالجزيرة للدراسات، سلسلة ملفات القوى الصاعدة3 ،2010، الدوحة، قطر، ص ص 100، 101.

(30): المرجع نفسه، ص 146.

(31): Paradorn Rangsimaporn, "Interpretations of Eurasianism: Justifying Russia's Role in East Asia", **Europe-Asia Studies**, Vol. 58, N°03, May 2006, p 89.

(32): Richard Sakwa, **Putin: Russia's choice**, 2 nd Edition, Routledge, New York, USA, 2008 p 269.

(33): عاطف معتمد، سوزان غراتيوس، مرجع سابق، ص ص 146، 147.

(****): حتى **أوروغواي**، أكثر دول القارة استقرارا، تتنازع مع الأرجنتين على ترسيم الحدود بينهما في منطقة **مصبّ نهر ريو دي لابلاتا**.

(*****): في ثمانينيات القرن العشرين كانت **هناك ثلاث حروب تقليدية**، و**ثماني ثورات ضخمة** في دول أميركا اللاتينية .وفي التسعينيات كان هناك **اثنتان من الثورات وحرب تقليدية واحدة** عام 2006، وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين فإن النّزاع الوحيد الذي وقع تمثَّل في **حرب العصابات المسلحة في كولومبيا**، وهو النّزاع الوحيد المستمر إلى الآن.

(34): Michaelene Cox and others, "Clash of Civilizations, or Realism and Liberalism Deja Vu? Some Evidence", **Journal of Peace Research**, N° 37, 2000, p 583.

(35): Garth le Pere, The Two Faces of Globalisation, **Global dialogue**, the institute for Global dialogue, p 02.

(36): محمود محمّد قلندر، **جنوب السّودان: مراحل انهيار الثّقة بينه وبين الشّمال 1900- 1983**، دار الفكر، دمشق، 2004، ص 16.

(37): MacFarlane, S. Neil, Carolin J. Thielking, and Thomas G. Weiss. "The Responsibility to Protect: Is Anyone Interested in Humanitarian Intervention?", **Third World Quarterly**, N° 25, 2004, p 106.

(38): عبده محمد مختار موسى، **مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص ص، 142، 143.

(39): أحمد محمّد عبد الغفّار، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، دراسة نقدية و تحليلية**. الكتاب الأول: **الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم**.ج1 ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، بوزريعة، الجزائر، 2003، ص ص، 31، 32.

(40): Claudine Tsongo Mbalamya, op. cit, p 43.

(41): في **السّودان**؛ تصف نخبة الجنوب الصّراع مع الشّمال بأنه **حرب بين شمال مسلم-عربي، وجنوب مسيحي- إفريقي**؛ وقد نتج عن هذه الرؤية صراع بخسائر رهيبة، ليس في الأرواح فقط، بل أحدث فوق ذلك اضطرابا اجتماعيا وآثارا نفسيّة سيئة مهّدت لتغلغل المسيحية **كأحد آليات الخلاص** بالنّسبة للجنوبي. "فقد شهد السّودان في العقود الأخيرة أكبر عمليّة اعتناق للمسيحية؛ ويضفي الجنوبيون على هذا **التحوّل CONVERSION** إلى المسيحية **بعدا سياسيا**؛ حيث يرون أن السياسات "**التعسّفية والإقصائية**" التي تتسم بالتشدد والتطرف التي انتهجتها **حكومة الجبهة الاسلامية القومية** هي التي دفعت بالجنوبيين إلى اعتناق المسيحية؛ ويأتي ذلك على أساس عاطفي؛ حيث شكّل الدين المسيحي الملجأ والملاذ والخلاص، هذا التفسير للدين كمحرك أساسي وعنصر دينامي في فضاء الهوية السودانية ينطوي على **إعادة تقييم جوهري لتراث القومية والهوية في سياق لاهوتي وروحي وأخلاقي**. لتفصيلات أكثر **أنظر**:

Marc Nikkel, "**God has not forgotten us: Christian Identities and Ethnic survival in the Sudan**", Paper presented at :Religion Nationalism and peace in the Sudan :A conference organised by the United States Institute of Peace, 16 - 17 September 1997, p 01.

(42): Peter T. Coleman, and others, **Addressing Protracted Ethnopolitical Conflicts: Moving Beyond Description to Basic Dynamics**, The International Center for Cooperation and Conflict Resolution (ICCCR), Florida Atlantic University, USA, p 04.

(43): James Notter and Louis Diamond, "**Building Peace and Transforming Conflict: Multi-track Diplomacy in Practice**", Occasional paper N° 07, Institute for Multi-Track Diplomacy, Washington D.C, October 1996.

(44): Ibid.

(45): توماس شيلينج، **استراتيجية الصراع**. تر: نزهت طيّب وأكرم حمدان، ، الدّار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، 2010، ط1، ص 313.